مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

دور معلومات محاسبة التكاليف الزراعية في تحديد الاسعار التشجيعية الملائمة

"دراسة ميدانية في مشاريع الزراعة المطرية لمحصول السمسم بمنطقة القضارف موسم 2015م -2016 م"

خالد محمد احمد عبدالله

المستخلص:

تتمثل مشكلةالدراسة في عدم مراعاه عناصر التكاليف الزراعية عند تحديد اسعار تشجيعية لمحصول السمسم في مشاريع الزراعة المطرية بمنطقة القضارف، تهدف الدراسة الي التعرف على دور معلومات التكاليف الزراعية في تحديد اسعار تشجيعية ملائمة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل البيانات، توصلت نتائج الدراسة إلي ان مراعاة جميع عناصر التكاليف الزارعية لها دور مهم في الوصول الي سعر تشجيعي ملائم لمحصول السمسم السوداني في ولاية القضارف، اما أهم توصيات الدراسة فقد دعت لضرورة وضع تكلفة التمويل والزكاة في الاعتبار عند تحديد الاسعار التشجيعية ، بالاضافة الي ضرورة تمليك الدولة للمُنتِجين آليات زراعية حديثة تساعد في خفض تكلفة العمل لانها تمثل التكلفة الاعلي في التكاليف الزراعية .

ABSTRACT:

The study problem stemmed from the fact that agricultural production cost had been ignored when determining the incentive price for sesame crop in Gadarif State rain-fed schemes. The study aimed to identify the role of information about the agricultural production cost in determining appropriate incentive prices. The study adopted the descriptive analytical approach in describing and analyzing its data. The study findings indicated that consideration of all elements of agricultural production cost will have an important role in determining a suitable incentive price for sesame crop in Gadarif state. The study calls for considering the cost of finance and Zakat when determining the incentive prices for sesame; also, the state should help the producers to own advanced agricultural machines to minimize labor cost, which represents the higher cost in agricultural production.

الكلمات المفتاحية: الاسعار التشجيعية ، عناصر التكاليف الزراعية ، تكلفة التمويل ، الزكاة .

المقدمة :

تعد الموارد الطبيعية الزراعية من أهم العناصر التي تحتاج للبحث والدراسة والاهتمام، وتحتل مكانة بالغة الاهمية في إقتصاديات الدول النامية وتعتبر الممول الاول للناتج القومي الاجمالي لكثير من الدول، كما انها المصدر الرئيسي لتوظيف العمالة، عليه فان المحافظة على القطاع الزارعي ومكوناته يعد امرا ضروريا، لعل من ابرز المعوقات والمشاكل التي تعيق أداء المزارع السوداني في الوقت الحاضر هي تقلبات الاسعار وتكاليف الانتاج، حيث يعرض المزراع منتجاته في السوق الذي يتأثر بعوامل العرض والطلب وربما يواجه جشع التجار الامر الذي يعرضه الي خسائر مالية، وقد تتدخل الحكومة لشراء المنتجات الزراعية من المزارعين باسعار تفضيلية او ما يعرف بالاسعار التشجيعية او اسعار التركيز ولكن يبقي السؤال هل هذه الاسعار ملائمة وتساعد في التغلب على مشكلاوتحقق دخل مناسب للمُنتِج.

في هذا السياق جاءت الدراسة الحالية بعنوان" دور معلومات محاسبة التكاليف الزراعية في تحديد الاسعار التشجيعية الملائمة لمحصول السمسم، وقد حدد الباحث منطقة القضارف لتميزها في زراعة محصول السمسم بالقطاع المطري.

مشكلة الدراسة:

تسعي هذهالالة للبحث في الدور الذي يمكن ان تلعبه معلومات محاسبة التكاليف الزراعية للوصول لاسعار تشجع المُنتِج علىالاستمرار في الانتاج، لانها تغطي جميع عناصر تكاليف الانتاج مما يحقق له عائد ومن ذلك يمكن صياغة التساؤل التالي:-

هل تؤثر معلومات عناصر التكاليف الزراعيةفي تحديد اسعار تشجيعية ملائمة لمحصول السمسم؟

فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضية الآتية :-

تؤثر معلومات عناصر التكاليف الزراعية في تحديد الاسعار التشجيعية الملائمة لمحصول السمسم؟

اهدف الدراسة:

1. التعرف على أثر معلومات عناصر التكاليف الزراعية في تحديد اسعار تشجيعية ملائمة.
2. التعرف على طرق احتساب الاسعار التشجيعية الرسمية.

مناهج الدراسة:

تمثلت منهج الدراسة في المنهج الوصفي التحليلي معززاً بالاساليب الاحصائية الملائمة حيث تم جمع البيانات الاولية من مصادرها عن طريق المقابلات كما تم الاستعانة بالبيانات الثانوية من مصادرها المختلفة، وتم تحليل البيانات الفعلية عن مشاريع السمسم بالزراعة المطرية.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:هى ان الدراسة جزء من الادبيات التي تبحث في كيفية الوصول لاسعار تشجيعية تفيد في تحقيق هدف تشجيع القطاعات ذات العلاقة وتتميز بتركيزها على عناصر التكاليف الزراعية ذات العلاقة بالمشروعات المعنية كإضافة للادبيات ذات العلاقة في هذا المجال.

الاهمية التطبيقية : تفيد مخرجات الدراسة الجهات ذات العلاقة باحتساب الاسعار التشجيعية الرسمية بوضع عناصر التكاليف الزارعية المختلفة بغرض الوصول الي اسعار تشجيعية ملائمة تساعد في تشجيع زراعة المحاصيل ذات العلاقة.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : منطقة القضارف مشاريع الزراعة المطرية لمحصول السمسم.

الحدود الزمانية: الموسم الزراعي 2015م - 2016 م.

الدراسات السابقة:

دارسة: عبدالله بن عبدالله العبيد ، (1423هـ) :

تناولت الدراسة اثر الدعم المباشر المرتبط بسلع محددة ، واوضحت ان حكومة المملكة العربيةالسعودية قد طبقت هذا النو ع من الدعم على سلع رئيسية هامة مثل القمح والشعير والتمور وفسائل النخيل، حيث بدأ استلام القمح من المزارعين من قبل المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق عام 1398هـ عندما كان الانتاج المحلي من القمح لا يتجاوز 120 الف طن وبسعر تشجيعي قدره 3500ريال للطن ونظراً لارتفاع السعر التشجيعي للقمح فقد زاد الانتاج عاما بعد عام حتي وصل الي 1,398 مليون طن في العام 1404هـ (1983م) ثم الي 2,191 مليون طن في العام 1408هـ (1987م) ، وقد تم ايقاف استيراد القمح

بموجب المرسوم السامي 8/115 الصادر عام(1987م) ، ومن ثم تعاظم الانتاج عاماً بعد عام حيث بلغت المستويات الانتاجية اعلى من إحتياجيات السوق المحلي الامر الذي استلزم تصدير الفائض، واظهرت الدارسة ان القطاع الزراعي السعودي يواجه في الوقت الحاضر الكثير من المتغيرات المحلية والدولية مما يستوجب اتخاذ الاجراءات والترتيبات الكفيلة بالحد من اثارها السلبية والعمل على تعظيم نواتجها الايجابية لضمان تحقيق اهداف التنمية الزراعية المستدامة، ولتحقيق ذلك سعت حكومة المملكة الي استمرار دعم القطاع الزراعي وزيادة هذا الدعم .

دراسة: العصفور صالح ، (2003م):

هدفت الدراسة الي تناول قضايا الأسعار الزراعية التي تعاني من التغلب من عام لآخر أو من موسم لآخر، الامر الذي يقتضي في حالات كثيرة تدخلاحكومياً من أجل تعديل الأسعار وتوجيه الإنتاج الزراعي لاهداف متعلقة بالتنمية الاقتصادية أو لمواجهة أوضاع طارئة وهنالك وسائل مختلفة تنتهجها الحكومات في سياساتها السعرية منها ترك الأسعار لتفاعل العرض والطلب في السوق، أي وفقاً لنظام السوق الحر أو قيام الحكومة بتحديد أسعار المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج ، دون الأخذ بمبدأ العرض والطلب في الحالتين الفرق يتمثل في كل منسياسات الدعم والإعانات المالية والأسعار التشجيعية وغيرها من السياسات، خلصت الدراسة الي عدد من التوصيات أهمها ضرورة تحقيق الاستقرار في الأسعار والدخول الزراعيةوتخفيف أثرالتقلبات السعرية العالمية للمستهلكين وحماية

المستفيدين من الإنتاج الرزاعي وتأمين احتياجات المستهلكين، رفع مستوي معيشة المزراع عن طريق تقديم حوافز اقتصادية أو قروض ميسرة وغيرها، وزيادة الانتاج الزراعي بهدف زيادة الاكتفاء الذاتي.

دراسة: فوزية غربي(2008م):

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل عن دلالات إكتفاء ذاتي نسبي فيما يتعلق بعض المنتوجات الإستراتيجية بإعتبارها دعائم للامن الغذائي للسكان وفي نفس الوقت تحقق استقلالية اقتصادية للدولة، يتمثل هدف الدراسة في تشخيص وضعية الإنتاج الزراعي في مجال الغذاء ومن ثم مدى إمكانية الخروج من الحلقة المفرغة للتبعية الغذائية التي تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية، اهم نتائج وتوصيات الدراسة تمثلت في غياب التكامل الزراعي الصناعي وضرورة وضع سياسات زراعية واضحة تمكن الفلاح من العمل في إطارها باطمئنان من ناحية الأسعار والاستيراد والتصدير والدعم وأن تكون تلك السياسة مستقرة ومستمرة.

دراسة: محمد حمدي(2008م):

هدفت الدراسة الي إلقاء الضو على التغيرات التي شهدتها الساحة الزراعية العربية خلال العقدين الماضيين والتي تمثلت في تطبيق معظم الدول العربية لسياسات اصلاحية وهيكلية تم بموجبها ادخال تعديلات على السياسات الزراعية المطبقة حيث تمثلت اهم عناصرها في تحرير الاسواق الزراعية من قيود التسعير الامر الذي اصبحت فيه اسعار المنتجات الزراعية محصلة لتوازنات العرض والطلب دونما تدخل من السلطات التنفيذية الا في حالة حدوث الفشل السوقي ، وتقليص دور الدولة في اداء الخدمات التسويقية وبالتالي تحمل المزارعين اعباء اداء هذه الخدمات دون امتلاكهم لاية مقومات تمكنهم من ادائها بكفاءة مناسبة مما زاد من معدلات المخاطرة في الانتاج الزراعي في العديد من الدول العربية . اهم توصيات الدراسة ضرورة بحث امكانية فتح عضوية مجتمعات المزارعين لكل اصحاب المصلحة في العمليات الانتاجية والتسويقية لتحقيق الاستقرار في كفاءة الاداء والحصول على معلومات تسويقية او فنية على درجة عالية من المصداقية.

دراسة: فادي الخليل ، (2009م):

هدف الدراسة الي دراسة واقع الانتاج الزراعي وتطوره في سورية ودراسة طرق تسويق المنتجات الزراعية وآليات تسعيرها، واوضحت ان الدولة تتحكم حاليا بتسعير مالا يقل عن نصف الانتاج الزراعي النباتي والحيواني مثل (القطن، القمح، الشعير) وتخضع جميعها الي نظام التسعير الحكومي، أما النصف الثاني من مجموع السلع الزراعية فتخضع لمشئية السوق والتجار، ويمثل التسويق التعاوني ممثلا في الاتحاد العام للفلاحين دوراً مكملاً للتسويق الحكومي ويمكن ان يشغل دورا فعالا واكثر فائدة للمنتجين والمستهلكين، توصلت الدراسة الي عدد من النتائج والتوصيات اهمها ضرورة تطوير البحوث الزراعية وتوفير مستلزمات اسهامها في حل المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي، وضرورة تخطيط الانتاج وتسويقه وإتباع نظام التسعير المخطط والبرامج المقرره على ان تخضع باقي السلع للاسعار حسب العرض والطلب.

دراسة: علي ابراهيم (2014م):

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف التمويل مقارنة بحجم المساحات المزروعة وكذلك ارتفاع تكاليفه وعدم تغطيته لكل مراحل العملية الانتاجية، وقد توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها أن الزيادة في حجم الانتاج بوحدة واحدة يزيد في حجم التمويل بمقدار (27.3) ، وان الزيادة في المساحات المزروعة ادت الي الزيادة في الانتاج بنسبة (0.18%)، أهم توصيات الدراسة ضرورة إنشاء جهاز تخصصي لحماية أسعار مدخلات الانتاج الزراعي وتخفيض الضرائب والرسوم الجمركية، وايجاد نظام ائتماني مؤسس وفعال لتوسيع قاعة التمويل الزراعي لتوفير مدخلات الزراعة وشراء وتصدير المحاصيل الزراعية باسعار مجزية للمنتج عبر البنوك والقطاع الخاص.

من خلال عرض الدراسات السابقة والتي تناولت قضايا اسعار المنتجات الزراعية وماتعانيه من تقلبات من عام لاخر مما يستوجب تدخلاً حكومياً بتحديد الاسعار بغرض حماية المنتج ، وتكمن علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية في تناولها للاسعار التشجيعية التي توضع بواسطة الحكومة والتي تساعد في دعم المنتِج كما ان بعض الدراسات اشارت الي دفع مساعدات تعويضية مباشرة للمزارعين في حالة الكوارث الطبيعية او التعرض الي ظروف قاسية، ولكنها لم تتناول ملائمة هذا الدعم للتكاليف التي تكبدها المنتِج في تحديد الاسعار بمعني هل الاسعار التشجيعية التي يتم تحديدها تراعي التكلفة التي تكبدها المنتِج، و هذا يوضح الفجوة التي يسعي الباحث الي تغطيتها من خلال معرفة اهمية دور معلومات عناصر التكاليف الزراعية في الوصول الي اسعار تشجيعية ملائمة تساهم في دعم وتشجيع المنتِج لمحصول السمسم بمشاريع الزراعة المطرية في منطقة القضارف بالسودان.

عناصر تكاليف الانتاج الزراعي:

يتناول الباحث عناصر تكاليف الانتاج الزراعي من حيث التصنيف ومن حيث علاقتها بتكلفة الانتاج، حيث تتألف هذه العناصر من قسمين:-

1- عناصر تكاليف مباشرة تتمثل في المواد المباشرة، الاجور المباشرة، المصاريف مباشرة اخري.
2- عناصر تكاليف غير مباشرة مثل المصاريف الزراعية قبل الحصاد، المصاريف الادارية ومصريف التسويق.

أما عنصر المواد فيتكون من جميع المواد اللازمة للاعمال الزراعية والتي تشمل، البذور والعلف ومواد التشغيل الاخري، بينما تعتبر تكلفة العمل من اهم عناصر التكاليف الزراعية ويأتي بالدرجة الاولي نظرا لاهميته وكبر قيمته ويصنف الي ثلاثة انواع العمل الانساني، العمل الحيواني والعمل الالي، أما عنصر المصروفات فيشتمل على جميع النفقات التي تصرف على الانتاج الزراعي بصفة عامة وتنقسم الي مصاريف زراعية قبل الحصاد وبعده، المصاريف الادارية المالية وهي المصاريف الخاصة بادارة المشروع مثل المياه والكهرباء وايجار المكاتب، مصاريف البيع والتوزيع وهي المصاريف التي تستلزم عملية عملية تصريف المنتجات (حسن زكي، 2012م).

يلاحظ الباحث من التصنيف السابق ان عناصر التكاليف الزراعية هي مثل عناصر التكاليف الصناعية في المسميات وتختلف في طبيعة العنصر، كما يلاحظ الباحث ان عنصر العمل ذو اهمية كبيرة بالنسبة للتكاليف الزراعية ، ويري الباحث انه مع تطور العملية الزرعية وا إدخال الأتمتة في مراحل العملية الزراعية وخاصة في الدول المتقدمة تضاءل دور عنصر العمل في العملية الزراعية الا بالقدر الذي يمكن من الاشراف والمتابعة، كما يُلاحظ ان المصروفات الزراعية تتضمن تكلفة التمويل ضمن المصروفات الاخري، فكثير من المنتجين يلجأون الي التمويل لتكملة مراحل عملية الانتاج والتي تحتاج الي كثير من السيولة الامر الذي لايتوفر للمنتِج من خلال مصادره الذاتية، ونظرا لان التمويل الرسمي عبر المصارف به كثير من التعقيدات فقد ظهرت انماط عديدة من التمويل غير الرسمي اي التمويل خارج القطاع المصرفي والذي له آثار سالبة على القطاع الزارعي نسبة لازياد تكلفته و كونه أكثر عرضه للمخاطر.

كما اعترف المعيار الدولي رقم(23) بتكاليف الاقتراض كمصروف والفترة التي يتم تكبدها فيها بإستثناء ما يتم رسملته.(منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ،1999م).

كما تناول بعض الكتاب ان زكاة الزروع هي زكاة مباشرة على الناتج من استغلال الارض سواء كان في صورة ثمار او زهور، وان نسبة مقدار الزكاة 10% اذا كانت الارض تروي بماء السماء والعيون،5% اذا كانت تروي بالساقية او اي آلة ري، ويري بعض الفقهاء عدم جواز خصم تكاليف حساب الزكاة على اجمالي الناتج ولهم ادلتهم على ذلك، ويري البعض الاخر جواز خصمها الا ان الرأي المرجح فتخصم التكاليف الزراعية ويتم احتساب الزكاة على الصافي وذلك نظراً لما استقر عليه رأي جمهور الفقهاء(فؤاد السيد المليجي و احمد حسين،1997م) .

مما تقدم يلاحظ الباحث ان القطاع المعني في الدراسة يروي بواسطة الامطار لذا نسبة مقدار الزكاة 10% ، كما يلاحظ الباحث ان الزكاة هي مصروف يحمل على قائمة الدخل، وبما ان المزراع عليه ان يدفع الزكاة اولا ثم يحصل على السعر التشجيعي، عليه تعتبر الزكاة في هذه الحالة عنصر من عناصر تكلفة الانتاج الزاراعي، وطالما ان الاسعار التشجيعية توضع بغرض تشجيع ودعم المزراع عليه يري الباحث اخذ تكلفة الزكاة في الاعتبار عند تحديد السعر التشجيعي.

من الجوانب الهامة لعناصر التكاليف الزراعية هو دورها في تحديد تكلفة الانتاج الزراعي وذلك بغرض تحديد أسس مناسبة لتسعير المنتجات فكثير من المنشآت تسعر منتجاتها بالاعتماد على التكاليف التي تتحملها لإنتاج أو شراء اوحيازة المنتجات وهو ما يعرف بالتسعير على أساس التكلفة Cost Oriented Pricing، وذلك بوضع هامش ربحي على التكلفة وهو إضافة نسبة مئوية معينة على تكلفة السلعة، وتختلف هذه النسبة من منشأة لاخري وذلك حسب طبيعة وحسب فلسفة ونظرة الادارة العليا للمنشأة (محمد إبراهيم عبيدات، أحمد محمود زامل،2010م).

يري أحد الكتاب ان من فوائد استخدام استراتيجية التسعير القائم على عناصر التكاليف هو الشعور بالعدالة الاجتماعية من قبل المنظمة والزبائن، وضمان الحصول على عائد مقبول للاستثمار (إياد عبدالفتاح،2014م).

كما تمتاز هذه الطريقة بانها تكفل اسعاراً متساوية الامر الذي يقلل من المنافسة السعرية الي حدها الادني مع شعور جميع الاطراف بانه اسلوب عادل(ربحي مصطفي عليان،2009م) .

مما سبق ذكره يتضح ان لعناصر التكاليف دور مهم في تحديد تكلفة الانتاج الزراعي وبالتالي اذا تم تضمينها بشكل متكامل فمن المتوقع ان يقود ذلك الي تحديد اسعار تشجيعية ملائمة، وفي هذا الاطار تناولت احدي الدراسات السابقة ان تحديد سعر بيع المنتاجات الزراعية في سوريه يتضمن السعر الاداري المحدد للتكلفة الحقيقية للانتاج مضافا اليها هامش ربح يحقق دخلا مناسبا للمزارع،وان تسعير المنتجات الزراعية وفقا للتكلفة يؤدي الي حساب تكلفة المنتجات الزراعية بصورة عادلة، نظرا لانها تأخذ في

الحسبان جميع عناصرتكاليف الزراعية كما انها توفر للمُنتِج الشعور بالامان وذلك بتحديد السعر الذي يمكنه من استرداد كافة النفقات التي صرفها في العملية الانتاجية ثم تحقيق هامش ربح مضمون يجنبه الخسائر التي قد تنجم اذا ترك تحديد اسعار البيع وفقلسوق المنافسة مما يعرضه لمخاطر عدم الوفاء بالتزاماته وبالتالي عجزه عن ممارسة نشاطه الزراعي، علماً بان المزراع عامل مهم من عوامل الانتاج بل هو اصل من اصول ووسائل الانتاج يؤثر في الدخل المحلي والناتج القومي الاجمالي،

مفهوم الاسعار التشجيعية:

لاشك ان امر الزراعة يهم معظم الحكومات على مستوي العالم، وان كثير من الحكومات تسعي لحل معوقات النشاط الزراعي وصولا لتحقيق نهضة زراعية شاملة تساعد في زيادة الناتج القومي الاجمالي لكثير من الدول، نظرا لقلة الكتابات التي تناولت مفهوم الاسعار التشجيعية يستعرضه الباحث وذلك على النحو التالي:-

تعتمد بعض لحكومات الي ضمان اسعار بيعية محددة للزراع تشجيعا للانتاج الزراعي، فاذا كانت الكميات المعروضة اكبر من الكميات المطلوبة عند السعر المحدد تتدخل الحكومة بشراء الكميات الفائضة عند السعر المحدد (صبحي محمد، القنيبط ، 1995م) .

يلاحظ الباحث من خلال التعريف السابق ان الحكومات تتدخل لدعم وتشجيع الانتاج الزراعي عندما يكون المُنتِج قد تكبد تكاليف اكبر من اسعار السوق السائدة، وبذلك يكون التدخل الحكومي لفرض اسعار تشجيعية لتجنيب المُنتِج مخاطر الوقوع في ازمات مالية وبالتالي المحافظة عليه بإعتباره ركيزة اجتماعية هامة يساهم في دفع عجلة التنمية، كما يلاحظ الباحث ان حكومة السودان تتدخل لشراء محاصيل المواسم الزراعية باسعار تشجيعية او مايعرف باسعار التركيز بهدف بناء مخزون استرتيجي يكفي حاجة الاستهلاك المحلي ويحقق الامن الغذائي المطلوب ويدعم المزارع للتغلب على انخفاض الاسعار في الاسواق العادية، الامر الذي هدفت اليه الدراسة الحالية هو هل هذه الاسعار التشجيعية ملائمة لتلبية احتياجات المزارع ؟

في تعريف آخر ان سياسة الدعم الحكومي المباشر تعرف بأنها مجموعة الاجراءات والاسس والمبادئ المترابطة لتحقيق اهداف اقتصادية او اجتماعية او سياسية تنعكس في الميزانية العامة وفق برنامج معين لمدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، و الدعم الحكومي المباشر ماهو الا جزء من الانفاق التشغيلي الذي تخصصه الموازنة العامة بقصد احداثتغيراً ايجابياً في قطاع او غرض معين توضيحا لذلك ان الموازنة العامة في العراق اتجهت ومنذ سنوات الى رفد القطاع الزراعي بالدعم المباشر من خلال توجيه مخصصات لدعم المزارعين اتحذت اشكال متعددة من بينها شراء محاصيل زراعية (قسم السياسات الاقتصادية بوزارة المالية العراق، د.ت).

يلاحظ الباحث من التعريف السابق ان سياسة الدعم الحكومي تنعكس في الميزانية العامة للدولة، بمعني تخصيص مبالغ مالية معينة في الميزانية العامة بغرض دعم الانتاج الزارعي وهذا ما يجعلها قابلة للتطبيق والاعتماد.

كما عرف آخر مفهوم السعر التشجيعي بانه تشجيع المزارع على مواصلة الانتاج ولاستمرار في العملية الزراعية من خلال وضع اسعار تشجيعية مجزية.(عمران على تجاني ،2016م) .

كما يقوم مفهومأسس تحديد اسعار المنتجات الزراعية في سورية بتحديد اسعار شراء بعض المحاصيل الزراعية بينما يبقي البعض الاخر خاضعة للتقلبات ولا تحكمها قرارات لجان التسعير التي تحدد اسعار بيعها، كما جاء في الخطة العشرية الاستمرار باعتماد السياسة السعرية للسلع الاسترتيجية بحيث يتضمن السعر الاداري المحدد التكلفة الحقيقية للانتاج مضافا اليها هامش ربح يحقق دخلا مناسبا للمزارع وذلك ضمانا لتوجيه العملية الزراعية ولتنفيذ الخطط والبرامج المقررة، على ان تخضع باقي السلع للاسعار الرائجة وحسب العرض والطلب (فادي الخليل، 2009م) .

يلاحظ الباحث من خلال التعريف السابق ان السياسة السعرية في سورية تعتمد على تحديد التكلفة الحقيقة للانتاج، وبرأي الباحث ان هذه السياسة تكون ذات جدوى للمزارع لانه يضمن تحقيق الربح لان السعر يغطي التكلفة ويحقق هامش ربح حسب ما تراه الجهة المصدرة لسياسة التسعير، ما يتطلع الباحث الي دراسته هو، هل الجهات الرسمية في السودان المعنية بتسعير المخزون الاستراتيجي تراعي التكلفة الحقيقية التي تكبدها المزارع في الانتاج عند تحديدها للاسعارالتشجيعية ؟.

كما اوضح آخر ان التدخل الحكومي جاء معبراً عن الاثر الريادي للدولة في تنظيم الانتاج الزراعي والمحافظة على مصلحة العاملين في هذا القطاع والتوفيق بين احتياجاتهم وما يقدمونه من عطاء انتاجي للمجتمع، ولقد اولت الحكومات في كثير من دول العالم دعم قطاع الزراعة أكثر مما دعمت به القطاعات الاخري (رحمن حسن الموسوي، 2012م) .

يري الباحث ان تدخل الحكومي في تنظيم الانتاج الزراعي يعتبر ضرورة للمحافظة على استقرار المُنتِج، وفي مقابلة مع انعام هاشم اوضحت ان الدولة تدعم سعلتي القمح والذرة، فقد اشترت الدولة القمح من المزارع بسعر 400 جنيه وتبيعه بحوالي 175 جنيه اي انها تدعم المزارع في حدود 225 جنيه (انعام هاشم،2016م).

كما اشار البعض ان السعر التشجيعي يتم التوصل اليه من خلال عمل تكلفة تقديرية للانتاج قبل بداية الموسم، وقد تم تحديد السعر التشجيعي للسمسم لهذا الموسم بمبلغ 500 جنيه للسمسم الابيض(يحي مصطفي، 2016م)

يلاحظ الباحث من خلال التعريف السابق ان البنك الزراعي قد حدد السعر التشجيعي بمبلغ 500جنيه مستنداً على تكلفة الانتاج، وحسب طرح الباحث لمشكلة البحث هل تم حساب الاسعار التشجيعية بمراعاة جميع عناصر التكاليف الزراعية، وهذا ماسيقوم الباحث بتناوله في الدراسة الميدانية.

كما قامت الولايات المتحدة الامريكية بدعم مباشر لعدد 25000 مزراع لمحصول القطن بمبلغ 3.4 بليون دولار في العام 2001م الامر الذي ادي الي خفض تكلفة انتاج القطن مما مكنها من الاستحواذ على 40% من حصة سوق القطن في العالم.(Timothy A. Wise,2004).

مما تقدم يستنتج الباحث ان الاسعار التشجيعية هي اسعار اعلي من السعر السائد في السوق، تتحكم في وضعها الدولة بغرض حماية المُنتِج من مخاطر العسر المالي وبالتالي تشجيع القطاع الزراعي، وتقوم بوضعها مع مراعاة التكلفة التي تكبها المُنتج وبالتالي ضمان تحقيق عائد مجزي له.

نبذة تعريفية عن مشاريع السمسم بولاية القضاريف:

تعتبر ولاية القضارف احدي ولايات السودان الزراعية التي يعتمد غالبية سكانها على النشاط الزراعي، وتتصدر ولايات السودان في الانتاج الزراعي المطري الذي يعتبر من اهم القطاعات الانتاجية نظرا لمساهمتة في الناتج المحلي الاجمالي(GDP)، وبها أكبر سوق للمحاصيل الزراعية والذي تطورت حديثا الي بورصة أسواق المحاصيل، وقد ساعد في ذلك توفر الظروف الطبيعية من خصوبة التربة ومعدلات هطول الامطار وا إرتفاع درجات الحرارة وانخفاض الرطوبة نسبيا كل هذه العوامل مجتمعة تهيئ البيئة المناسبة للانتاج الحقلي (علي ابراهيم موسي، 2014م) .

محصول السمسم:

محصول السمسم من المحاصيل النقدية الهامة، ياتي في المرتبة الثانية في قائمة محاصيل الصادر بعد القطن، يسهم القطاع المطري التقليدي بما يربو على 70% من المساحات التي تزرع سنويا، مازالت ولاية القضارف تسهم بنسبة مقدرة في المساحات المزروعة، بالرغم من الايجابيات الا ان هنالك مشاكل وعقابات تواجهة محصول السمسم والمحاصيل الزراعية عموما وهي استعمال العينات البلدية المخلوطة التي لا تطابق المواصفات الجيدة، الحصاد بالايدي يضيع نسبة كبيرة من المحصول، عدم توفير التمويل

ومدخلات الانتاج في الوقت المناسب، بالاضافة الي تقلبات الاسعار من موسم لاخر مما يتسبب في تقلب المساحات المزروعة (علي ابراهيم، 2014م).

ثانيا: تحليل البيانات واختبار الفرضيات :

لتحقيق غرض الدراسة وهودور عناصر التكاليف الزراعية في تحديد الاسعار التشجيعية الملائمة لمحصول السمسم تحصل الباحث من خلال الدراسة الميدانية على تكلفة إنتاج محصول السمسم للموسم 2015م/2016م والتي أُعدت بواسطة البنك الزراعي السوداني ولاية القضارف، كما تحصل الباحث على السعر التشجيعي لقنطار السمسم والذي حدده البنك الزراعي بمبلغ 500 جنيه للقنطار، قام الباحث بعمل مقارنة للسعر التشجيعي مع التكلفة التي اعداها البنك الزارعي، كما قام الباحث بتحليل عناصر التكلفة الزراعية من واقع بيانات البنك الزراعي وقد اتضح للباحث ان بيانات البنك الزراعيلم تتضمن تكلفة التمويل والزكاة و التي تعتبر تكاليف فعلية تكبدها المزارع، قام الباحث بإدخال التكلفة غير المضمنة من واقع نسب تكلفة التمويل التي تحصل عليها من مقابلة مع مسئول البنك معززة بالدراسة النظرية ثم توصل الباحث الي تكلفة للقنطار بعد الاضافات السابقة وقام بمقارنتها بالسعر التشجيعي، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل بيانات هذه الدارسة بالاضافة الي الطرق الاحصائية في تصنيف التكاليف الزراعية، لتحليل البيانات واختبارالفرضيات يستعرض الباحث تحليل التكلفة االتي أُعِدت بواسطة البنك الزراعي وذلك على النحو التالي:-

جدول رقم (1) : تكلفة إنتاج محصول السمسم القطاع الزراعي المطري الآلي تقانة (1)

بيان	التكلفة جنيه للفدان	
	فرعي	كلي
المرحلة الاولي:		
أ/ التحضيرات		
صيانة آليات	24	
ايجار ارض	6	
نظافة ارض(اجور عمال)	25	
صيانة معسكر وحفائر	15	
الاجمالي		70
ب/ الزراعة		
التقاوي	45	

سماد npk	365	
نثر سماد متمم(اجور عمال)	150	
وقود	35	
نثر سماد(اجور عمال)	40	
مبيد حشائش	135	
مبيد فطري	55	
رش مبيد(اجور عمال)	45	
مرتبات عمال (اجور عمال)	40	
رسوم إدارية	5	
الاجمالي		915
المرحلة الثانية		
الحصاد (اجور عمال)	300	
الخيش والدبارة	34	
الحرث(اجور عمال)	100	
الترحيل والعتالة	30	
ضرائب	45	
الاجمالي		509
إجمالي تكلفة لمراحل الزراعية		1494
تأمين زراعي (3.5%)		52
الاجمالي تكلفة الفدان		1526
تكلفة القنطار(متوسط انتاجية الفدان 4 قنطار)		382

المصدر: إعداد الباحث من بيانات البنك الزراعي السوداني القضارف،2016م

من خلال جدول (1) يلاحظ الباحث انهتم الوصول الي تكلفة فدان السمسم بعد حساب تكلفة كل المراحل الانتاج الزراعية مضافاً اليها التأمين الزراعي والذي يمثل نسبة 3.5% من اجمالي التكلفة ثم تم الوصول الي تكلفة قنطار السمسم من خلال قسمة اجمالي تكلفة الفدان على متوسط انتاجية الفدان والتي تم تحديدها من البنك الزراعي بعدد 4 قنطار للفدان حيث بلغت تكلفة قنطار السمسم 382 جنيه، يلاحظ الباحث النظام الذي اتبع في حساب التكلفة هو نظام المراحل الانتاجية، وهي احد طرق حساب التكلفة التي يعمل بها نظام التكاليف حيث يقسم نظام التكاليف الي قسمين نظام تكاليف الاوامر الانتاجية ونظام تكاليف المراحل الانتاجية، كما يلاحظ الباحث من خلال قائمة التكاليف المعده انها تبين تكلفة عناصر التكاليف الزراعية من مواد ومصروفات واجور، كما تبين تكلفة كل مرحلة بداية من المرحلة الاولي للتحضيرات والتي تمثل نسبة 4.7% من اجمالي تكلفة المراحل تليها المرحلة الثانية وهي مرحلة الزراعة والتي تشتمل التقاوي والسماد، بالاضافة الي تكلفة الاجور المباشرة وتمثل هذه المرحلة نسبة 61.3% من جملة تكلفة المراحل الانتاجية، تليها مرحلة الحصاد والتي تمثل 34% من اجمالي تكلفة المراحل الانتاجية، وتكلفة العاملة المباشرة للحصاد والحرث تمثل 79% من تكلفة المرحلة الامر الذي اكدته الدراسات ان تكلفة العمالة تمثل نسبة كبيرة من تكلفة الانتاج.

من خلال بيانات قائمة التكاليف يستعرض الباحث تحليل لعناصر التكاليف الزراعية وذلك على النحو التالي:-

جدول رقم (2) : عناصر التكاليف الزراعية المبالغ بالجنيه

المرحلة/ عناصر التكلفة الزراعية	مواد	اجور	مصرفات	اجمالي المرحلة
مرحلة الاولي – لتحضيرات	0	25	45	70
المرحلة – الزراعة	600	275	40	915
المرحلة الثانية- الحصاد	34	400	75	509
تأمين زراعي	0	0	52	52
اجمالي عناصر التكاليف الزراعية	634	700	212	1564

المصدر: إعداد الباحث من بيانات البنك الزراعي السوداني القضارف،2016م

يلاحظ الباحث من خلال جدول (2) ان كل مرحلة من مراحل التكاليف الانتاج الزراعي تتكون من عناصر التكلفة الزراعية المتمثلة في مواد اجور مصروفات، وان عنصر تكلفة الاجور هي الاعلي ويظهر اعلى تكلفه له في مرحلة الحصاد وهذا ما اشارت اليه الدراسات، كما يلاحظ انه لاتوجد قيمة لتكلفة عنصر المواد في مرحلة التحضيرات، وان اعلى تكلفة لعنصر المواد تتركز في مرحلة الزراعة حيث يتم فيها تجهيز التقاوي والسماد والمبيدات وغيرها.

فيما يلي يستعرض الباحث تحليل نسب عناصر التكاليف الزراعية استناداً على جدول (2) وذلك على النحو التالي:-

جدول رقم (3) : نسب عناصر التكاليف الزراعية

المرحلة/ عناصر التكلفة الزراعية	مواد	اجور	مصرفات	اجمالي تكلفة الانتاج
اجمالي عناصر التكاليف الزراعية جدول(2/3)	634	700	212	1564

نسبة كل عنصر من الاجمالي	%41	%45	%14	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات البنك الزراعي السوداني القضارف،2016م

من خلال جدول(3) يتضح ان عنصر الاجور هو العنصر الاعلي تكلفة في مراحل الانتاج الزراعي الامر الذي اكدته الدراسات النظرية ، في هذاالاطار اشارت بعض الدراسات ان استخدام المكينة الزراعية يقلل من التكلفة ويزيد فاعلية العملية الزراعية (Khalid H. A. Siddig and Babiker 2011) . من خلال تحليل عناصر التكلفة الزراعية يلاحظ الباحث ان هذه العناصر لا تشتمل على تكلفة التمويل وتكلفة الزكاة والتي يتكبدها المُنتِج، كما اكدت الدراسات ان تكلفة التمويل يجب تحميلها كمصروفات بالقدر الذي استفادت منه الفترة،برأي الباحث ان عدم مراعاة تكلفة التمويل بالاضافة الي مصروف الزكاة لا يؤدي الي الوصول الي تحديد بيانات تكلفة دقيقة وبالتالي يقود الي قرارات غير رشيدة.

فيما يلي يستعرض الباحث السعر التشجيعي مقارنة بتكلفة انتاج قنطار السمسم التي توصل اليها البنك الزراعي وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (4) : مقارنة تكلفة إنتاج السمسم (وفق لحساب البنك الزراعي) بالاسعار التشجيعية المبالغ بالجنيه

بيان	التكلفة	السعر التشجيعي	الفرق/ ربح
مقارنة التكلفة بالسعرالتشجيعي	382	500	118

المصدر: إعداد الباحث من بيانات البنك الزراعي السوداني القضارف،2016م

يلاحظ الباحث من خلال جدول (4) انه عند مقارنة تكلفة قنطار السمسم والتي تم الوصول اليها من بيانات البنك الزراعي مع السعر التشجيعي يتضح ان السعر التشجيعي اعلي من التكلفة مما يحقق فائض للمُنتج بمقدار 118 جنيه وبذلك يكون السعر التشجيعي ملائم من وجهة نظر البنك الزراعي، كما يلاحظ الباحث ان السعر التشجيعي يتم الوصول اليه بزيادة نسبة 31% من تكلفة إنتاج قنطار السمسم . مما تقدم يتضح ان التكلفة في الجدول (4) تم حسابها بواسطة البنك الزراعي دون مراعاه وضع تكلفة التمويل والزكاة وفي هذا الاطار يري الباحث ان تكلفة التمويل هي التكلفة التي يتحملها المُنتِج في سبيل تمويل نشاطة الزراعي وقد اكدت الدراسة النظرية اعتراف المعايير المحاسبية الدولية بتكلفة التمويل، وفي هذا الاطار يقوم البنك الزراعي بتقديم التمويل للمزارع عن طريق صيغة المرابحة لشراء الجازولين والنظافة والصيانة، ويقدم البنك المرابحة بنسبة 1.25% للشهر ولمدة ثمانية شهور اي تكون النسبة في مجملها 10% ، اما الزكاة فهي انصبة شرعية محددة ب 10%(مقابلة عمران على تجاني،2016م) .

فيما يلي يستعرض الباحث التكلفة بعد اضافة تكلفة التمويل والزكاة وذلك من خلال الجدول التالي:-

جدول (5) : التكلفة بعد اضافة العناصر التي تم اغفالها عند احتساب التكاليف الزراعية

بيان	جنيه
اجمالي تكلفة الفدان للسمسم جدول(1/3)	1526
تكلفة التمويل 10%(حسب نسب البنك الزراعي)	152.6

الاجمالي بعد تكلفة التمويل	1678.6
تكلفة القنطار بعد تكلفة التمويل (الفدان 4 قنطار)	419.65
الزكاة 10%(انصبة شرعية للزراعة المساقاة بالامطار)	41.97
تكلفة القنطار بعد تكلفة التمويل والزكاة (الفدان 4 قنطار)	462

المصدر: إعداد الباحث من بيانات البنك الزراعي السوداني القضارف،2016م

يلاحظ الباحث من خلال الجدول (5) ان تكلفة القنطار ارتفعت من 382جنيه الي 462 جنيه بنسبة 21.3% عندما تم اخذ جميع عناصر تكلفة الانتاج الزراعي، وذلك بإضافة تكلفة التمويل والزكاة،وقد تم حساب تكلفة التمويل 10% من اجمالي التكلفة لان البنك يقوم بتمويله في كل مراحل الانتاج بدءاً من مرحلة التحضير وذلك لشراء الجازولين كما يقوم بتمويله في مرحلة الزراعة والحصاد وهذا ما يبرر الباحث لاحذ نسبة التمويل من إجمالي التكلفة، أما بانسبة للزكاة فهي تؤخذ من الانتاج فإذا انتج المزارع 10 قنطار فعليه دفع الزكاة للقنطار اي 10% من عدد الوحدات المنتجة وبالتالي تؤثر على التكلفة بمقدار 10%، مما تقدم يتضح اثر اغفال عناصر التكاليف الزراعية.

فيما يلي يحلل الباحث اثر التكلفة بعد مراعاة العناصر الاخري وذلك على النحو التالي:-

جدول رقم (6) : مقارنة التكلفة بعد مراعاة العناصر التي تم إغفالها (تكلفة التمويل والزكاة) بالاسعار التشجيعية

البيان	التكلفة	السعر التشجيعي	الفرق/ ربح
مقارنة التكلفة بالسعرالتشجيعي	462	500	38

المصدر: إعداد الباحث من بيانات البنك الزراعي السوداني القضارف،2016م

يلاحظ الباحث من خلال جدول (6) انه عند مقارنة تكلفة قنطار السمسم والتي تم الوصول اليها بعد وضع تكلفة التمويل والزكاة في الاعتبار بالسعر التشجيعي يتضح ان السعر التشجيعي يحقق فائض للمنتج بمقدار 38 جنيه فقط للقنطار اي اقل من الفائض حالة حساب التكلفة بواسطة البنك بمبلغ 80 جنيه (118-38) ، وبذلك يكون السعر التشجيعي غير ملائم مقارنة بهامش الربح الذي وضعته الجهات المعنية، تم الوصل الي ذلك عند تحليل بيانات جدول (4/3) والتي تظهر ان السعر التشجيعي يتم الوصول اليه بزيادة نسبة 31% من تكلفة إنتاج قنطار السمسم وبالتطبيق على التكلفة التي تم الوصول اليها بعد مراعاه تكلفة التمويل والزكاة والبالغة 462 جنيه يكون السعر التشجيعي الملائم لها 605 جنيه وهذا هو السعر المناسب الذي توصل اليه الباحث وفيما يلي يقارن الباحث بين السعر السابق الوصل اليه مع السعر التشجيعي وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (7) : مقارنة التكلفة بالاسعار التشجيعيةالملائمة بعد مراعاة تكلفة العناصر التي تم إغفالها المبالغ بالجنيه

بيان	التكلفة	السعر التشجيعي	الفرق/ ربح

مقارنة التكلفة بالسعرالتشجيعي الملائم	462	605	143
مقارنة السعر التشجيعي القديم مع الملائم	500	605	105

المصدر: إعداد الباحث من بيانات البنك الزراعي السوداني القضارف،2016م

من خلال الجدول (7) يلاحظ الباحث انه بعد إضافة هامش ربح 31% على التكلفة التي توصل اليها الباحث يكون السعر التشجيعي الملائم 605جنيه مما يحقق للمُنتِج دخلا مقداره 143 جنيه للقنطار هذا الدخل يعتبر اكثر ملائمة من الدخل قبل مراعاة عناصر التكلفة الغير مدرجة ، كما يلاحظ الباحث عند مقارنة السعر التشجيعي القديم مع السعر التشجيعي بعد مراعاة جميع عناصر التكاليف يكون الفرق مبلغ 105 جنيه للقنطار.

مما تقدم يستنتج الباحث ان عناصر التكاليف الرزاعية لها دور مهم اذا تم احتسابها بصورة تشمل كل عناصر التكلفة وبالتالي تمكن الوصول الي سعر تشجيعي ملائم وهذا ما يؤكد صحة الفرضية التي تنص على" تؤثر معلومات عناصر التكاليف الزراعية في تحديد اسعار تشجيعية ملائمة لمحصول السمسم" ، وهذا يتضح من خلال تضمين جميع عناصر التكاليف الزراعية و التي لم يتم مراعاتها عند تحديد السعر التشجيعي بواسطة الجهات الرسمية حيث توصلت الي ان تكلفة قنطار السمسم بلغت 382جنيه للقنطار الامر الذي ادي الي تحديد سعر تشجيعي غير ملائم، وبعد ان استصحب الباحث جميع عناصر التكاليف الواجبة لحساب تكلفة الانتاج وذلك بعد ادخال تكلفة التمويل والزكاة حيث بلغت التكلفة462 جنيه، وبثبات نسبة هامش الربح التي وضعت بواسطة البنك لتحديد السعر التشجيعي وهي 31% يتوصل الباحث لسعر تشجيعي بقيمة 605 جنيه للقنطار وهو سعر يعتبر ملائم في ظل الظروف الحالية، ومن خلال هذا السعر التشجيعي يحقق المزراع دخل قدره 143 جنيه واذا تحصل المزارع على انتاج عدد 1000 قنطار في الموسم يعني انه سيحقق صافي دخل مقداره 143 الف جنيه في العام بواقع دخل شهري قدره 11,916 جنيه يستطيع من خلاله تغطية نفقاته اليومية وبالتالي ادخار بعض المال لممارسة نشاطه الزراعي استعدادا للموسم المقبل وبالتالي اذا تم وضع سياسة تحديد السعر التشجيعي بهذه الطريقة وذلك بمراعاه جميع عناصر التكاليف الزراعية تستطيع ان تعمل هذه السياسة على المحافظة على عامل مهم من عوامل الانتاج وهو المزراع وبذلك يتحقق الهدف المنشود من عملية الدعم.

مما تقدمومن المبررات التي دعت الباحث لهذه للدارسة هي ان الباحث لاحظ من خلال المجمتع الزراعي الذي يعيش فيه ان هذه الشريحة المغبة بزراعة هذا المحصول يعاني معظمهم من مخاطر العسر المالي والافلاس بعد الانتهاء من الموسم الزراعي، لذا رأي البلحث من خلال تخصصة ان يساهم في ايجاد حلول لهذه المشكلة من خلال الدراسات الاقتصادية وتعتبر هذه الدراسة من اول الدراسات التي تناقش هذه المشكلة، ويأمل الباحث ان تكون الدراسة محور اهتمام الباحثين للاضافة والتجويد بهدف المساهمة الاقتصادية والعملية واعني بالعملية تقديم بحوث تساهم في رفع الكفاءة الانتاجية لهذا القطاع المهم. ويري الباحث ضرورة اهتمام المسئولين بالجهات الرسمية بمحصول السمسم الذي يمثل احد الصادرات السودانية الهامة، وذلك بضرورة مراعاة جميع عناصر التكاليف الزراعية عند تحديد السعر التشجيعي مما يساعد على دعم وتشجيع المُنتِج حتي يستمر في زيادة الانتاج كما اثبتت الدراسات السابقة وتحقيق دخل فردي يساهم في الناتج القومي الاجمالي.

النتائج:

1. ان عناصر التكاليف الزراعية لها دور مهم في تحديد التكلفة الحقيقية لقنطار السمسمإذا تم احتسابها بشكل ير اعي جميع عناصر التكلفة.

2. تؤثر عناصر التكاليف الزراعيةايجاباً في تحديد اسعار تشجيعية ملائمة لمحصول السمسم.
3. عنصر العمل يمثل اعلي تكلفة من بقيه عناصر التكاليف الزراعية الاخري في تكاليف السمسم.
4. عند تحديد التكلفة بواسطة الجهات الرسمية يتم فيها إغفال بعض العناصر الهامة مثل تكلفة التمويل والزكاة مما أثر في الوصول الي تكلفة حقيقية للمُنتَج.

التوصيات:

1. ضرورة التحديد الدقيق لعناصر التكاليف الزراعية بغرض الوصول لتحديد اسعار تشجيعية ملائمة لمحصول السمسم في المشاريع الزراعية بمنطقة القضارف.
2. ضرورة وضع تكلفة التمويل والزكاة في الاعتبار عند تحديد الاسعار التشجيعية الرسمية.
3. على الجهات ذات العلاقة ان تعمل على مساعدة المزراعين على التغلب علي ارتفاع تكلفة عنصر العمل عن طريق تمليكهم وسائل وادوات تقلل من تكاليف العمل العالية .
4. مراعاة اي تغيرات او اضافات يمكن ان تحدث على عناصر التكلفة بشكل دوري.
5. على الجهات الرسمية الاستفادة من نتائج الدارسة لوضع سعر تشجيعي ملائم بقيمة 605 جنيه للقنطار بدلاً من 500 جنيه.

المراجع:

1. أربحي مصطفي عليان ، (2009م) ، اسس التسويق المعاصر، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ص 189.
2. العصفور صالح ، (2003م) ، السياسة الزراعية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد الواحد والعشرون . سبتمبر المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
3. أنعام هاشم، (مقابلة الاثنين22/فبراير،2016م)، موظفة وزارة المالية والاقتصاد القومي.
4. إياد عبدالفتاح، (2014م) ، استراتيجيات التسويق، مدخل نظري وكمي، عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع، ص 305
5. حسن زكي، (2012م)، محاسبة التكاليف الزراعية الاصول العلمية والعملية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ص 201-224.
6. رحمن حسن الموسوي، (2012م) ، الاقتصاد الزراعي، عمان: داراسامة للنشر والتوزيع، ص 203.
7. صبحي محمد اسماعيل ، محمد الحمد القنيبط، (1995م) ، التسويق الزراعي، الرياض: دار المريخ،ص 290.
8. عبدالله بن عبدالله العبيد، (1423هـ) ، ورقة مقدمة للندوة العالمية حول رؤية مستقبلية للاقتصاد السعودي، بعنوان مستقبل القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية في المتغيرات المحلية العالمية، الرياض.
9. علي ابراهيم موسي الطيب ، (2014م) "دوال تمويل قطاع الزراعة المطري في ولاية القضاريف السودان 92-2013م" رسالة دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد القياسي غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، ص 64-70.
10. عمران على تجاني، البنك الزراعي ولاية القضارف، مقابلة يوم الاثنين 2016/4/13م، الاثنين 2016/4/20م.
11. فادي خليل ، (2009م) ، القطاع الزراعي في سورية(الخصائص، الواقع، الافاق)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 31- العدد(1).ص 15.
12. فؤاد السيد المليجي، احمد حسين (1997م) ، محاسبة الزكاة، القاهرة: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، ص 266-268 .
13. فوزية غربي ، (2008م) "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية " رسالة دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الدراسات العليا.

14.قسم السياسات الاقتصادية وزارة المالية الدائرة الاقتصادية قسم السياسات الاقتصادية، دراسة بعنوان القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح، بغداد ، ب ت) 15.

15.محمد إبراهيم عبيدات ، أحمد محمود زامل(2010م)، سياسات التسعير الحديثة مدخل تسويقي: عمان دار الاوئل ، ص 179-180.

16.محمد حمدي سالم(10-12 يونيو 2008م)، ورقة بعنوان:مقومات وعوائد العمل الاجتماعي في الانشطة الزراعية من خلال منظمات المجتمع المدني، مقدمة في ورشة عمل حول دور منظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع الاعمال الزراعية في الوطن العربي، القاهرة.

17.منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين(1999م)، المعايير المحاسبية الدولية، عمان:جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

18.يحي مصطفي، (مقابلة بتاريخ الاربعاء 2016/4/13)، البنك الزراعي السوداني- ولاية القضارف.

19. Khalid H. A. Siddig and Babiker. I.Babiker (2011),Agricultural Efficiency Gains and Trade Liberalization in Sudan, Working Paper, Khartoum University, Department of Agricultural Economics Faculty of Agriculture. p 24

20. Timothy A. Wise (2004)"The Paradox of Agricultural Subsidies: Measurement Issues, Agricultural Dumping, and Policy Reform "Global development and environment institute ,Tufts University USA, working paper NO. 04-02, p 3.